توّج بالجائزة خلال حفل توزيع جوائز «ميد» العالمية للتميز المصرفي لعام 2025

«بيت التمويل» البنك الأكثر ابتكاراً بالخدمات المالية الخاصة في الشرق الأوسط

ناصر السنعوسي متسلماً الجائزة

توج بيت التمويل الكويتي بجائزة البنك الأكثر ابتكاراً في الخدمات المالية الخاصة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2025، وذلك ضمن جوائز مجلة «ميد» العالمية للتميز المصرفي وإدارة الثروات والخدمات المالية الخاصة. وجاءت الجائزة تقديرا لمكانة البنك الرائدة في مجال الخدمات المالية الخاصة وإدارة الثروات، ونجاحه في تقديم تجربة مصرفية متميزة لعملائه من خلال نموذج عمل قائم على الابتكار.

وعلى هامش تسلمه الجائزة في حفل توزيع الجوائز الذي أقيم في دبي، أعرب المدير التنفيذي في إدارة الخدمات الخاصة وإدارة الثروات في بيت التمويل الكويتي ناصر عبدالله السنعوسي عن اعتزازه بهذه الجائزة التي تعد تقديرا لإنجازات البنك ولفريق عمل الخدمات المالية الخاصة وإدارة الثروات، والذين أسهمت جهودهم وتميزهم في تحقيق هذا النجاح.

وأوضح السنعوسي ان بيت التمويل الكويتي يعد الخيار الأمثل لعملاء الخدمات المالية الخاصة وإدارة الثروات، حيث يوفر لعملائه باقة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية عالية الجودة، في مجال الخدمات المصرفية للأعمال، والخدمات المالية الخاصة، والتمويل الإسكاني وتمويل العقارات التجارية، إضافة إلى حلول الخزانة والاستثمار، وحلول عصرية مختلفة في مجال إدارة الاستثمارات، موضحا أن البنك يستند في توفير هذه الحلول الفريدة إلى خبرته العريقة في إدارة المحافظ الإقليمية وصناديق الأسهم والعقارات الدولية والإجارة والتمويل التجاري، إضافة إلى شبكته الممتدة التي تتيح للعملاء فرصا استثمارية عالمية، متاحة في الأسواق المحلية والدولية، ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

معايير الجائزة

تجدر الإشارة إلى أن مجلة «ميد» ارتكزت في منح الجائزة لبيت التمويل الكويتي على عدة معايير، من بينها نجاحه في إطلاق تطبيق Wealth App الذي يتيح لعملاء بيت التمويل الكويتي من ذوي الملاءة العالية تجربة سلسة ومرنة لإدارة استثماراتهم ومراقبة محفظتهم في الوقت الفعلي، وتلقي الاستشارات التفاعلية الآمنة التي تمكنهم من اتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية، كما أصبح بإمكان العملاء تحديث بياناتهم الشخصية عبر تطبيق البنك من خلال خدمة «اعرف عميلك» (KYC) مما قلل الحاجة لزيارة فروع البنك لتقديم طلبات تحديث البيانات أو فتح حسابات جديدة ونجح البنك من خلال أتمتة العمليات الروبوتية في تقليل أوقات الاستجابة بنسبة 35٪. وفي ظل إقبال أكثر من 70٪ من عملاء الخدمات المالية الخاصة على التعامل المصرفي الرقمي، حرص بيت التمويل الكويتي على دمج الابتكار في كل عمليات إدارة الثروات.

كما تركز عملية التحكيم لاختيار البنوك المستحقة للجائزة على مدى نجاح البنك في تبني الحلول الرقمية في أعماله، وتطوير نموذج التشغيل والاستثمار ومدى ما يتمتع به البنك من ثقافة الابتكار التي تركز على العميل أولا.

ويعتمد التقييم للمفاضلة بين البنوك المتقدمة للحصول على الجائزة على الأدلة المقدمة والوثائق الداعمة والمعلومات المتاحة للجمهور. ولا يقتصر تقييم «ميد» فقط على الابتكار فحسب، بل يمتد ليشمل مدى استفادة عملاء الخدمات المصرفية الخاصة منه، مع أخذ النتائج القابلة للقياس التي تم تحقيقها، ومدى توافقها مع احتياجات إدارة الثروات على المدى الطويل في الاعتبار.

وتسلط جوائز البنك الأكثر ابتكارا في الخدمات المالية الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2025 الضوء على المؤسسات الرائدة في تفهم الاحتياجات المتشابكة للعملاء من أصحاب الثروات الكبيرة وذوي الملاءة المالية العالية والقدرة على تلبيتها، مما يبرز منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كرائد عالمي في قطاع إدارة الثروات، وخاصة في ظل ارتفاع عدد الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية والمكاتب العائلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يزيد من الطلب على الخدمات المصممة خصوصا لهؤلاء العملاء.

تعكس نجاح إستراتيجية المجموعة التي ترتكز على فهم عميق لاحتياجات عملائها

«الوطني للثروات» تحصد جائزتين من «ميد».. لتؤكد ريادتها بالخدمات المصرفية الخاصة

خميس المري يتسلم جائزة أفضل بنك للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

خميس المري يتسلم جائزة أفضل بنك بالخدمات المصرفية الخاصة في الكويت

في تأكيد جديد على مكانتها الرائدة في قطاع إدارة الثروات، حصدت مجموعة «الوطني للثروات» جائزتين مرموقتين من مجلة «ميد» العالمية، وذلك ضمن جوائزها للتميز المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2025.

وجاء فوز «الوطني للثروات» بالجائزتين عن الفئات التالية: ـ أفضل بنك في الخدمات المصرفية الخاصة في الكويت (Best Private Bank in Kuwait).

ـ أفضل بنك للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Outstanding Private Bank for HNW Clients in the MENA Region).

ويبرهن هذا الفوز مجددا على مكانة «الوطني للثروات» كخيار أول وموثوق للعملاء من ذوي الملاءة المالية العالية والمؤسسات في الكويت والمنطقة، كما يعكس أداءها المتميز ونجاح استراتيجيتها التي ترتكز على فهم عميق لاحتياجات العملاء وتقديم حلول مصممة خصوصا للسعي الى حماية وتنمية ثرواتهم وبناء إرث مستدام للأجيال القادمة.

معايير عالمية للتميز

وتستند جوائز «ميد» إلى عدة معايير، حيث تمنح المجلة جائزة أفضل بنك في الخدمات المصرفية الخاصة للمؤسسات التي تظهر تميزا استثنائيا في الخدمة والأداء، والرؤية طويلة الأمد، والقدرة على تقديم حلول استثمارية مبتكرة، أما جائزة أفضل بنك للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية، فتركز على قدرة البنك على تلبية الاحتياجات المتنوعة لهذه الشريحة من العملاء، من خلال خدمات مصرفية واستشارية فائقة الجودة، وحلول مصممة خصوصا لإدارة ثرواتهم والسعي إلى تنميتها وحمايتها.

ويعكس هذا الإنجاز قوة العلامة التجارية المرموقة لـ«الوطني للثروات» (NBK Wealth)، والتي تعد أكبر مجموعة لإدارة الثروات محليا ومن الأكبر إقليميا، حيث تستمد قوتها من اسم وعلامة مجموعة بنك الكويت الوطني، الرائدة في المنطقة والعالم، والتي يحظى سجلها بتاريخ حافل من الإنجازات والجوائز العالمية تقديرا لجهودها في القطاع المصرفي.

وأثبتت مجموعة الوطني الثروات قدرتها على تلبية احتياجات العملاء ذوي الملاءة المالية العالية، وعززت عروضها في مجال إدارة الثروات محققة نموا ملحوظا في الأصول المدارة، كما نجحت المجموعة في تنويع محفظتها الاستثمارية عبر مختلف فئات الأصول، مما ساهم في استقطاب عملاء جدد وترسيخ مكانتها كجهة رائدة في مجال إدارة الثروات.

كما أطلقت مجموعة من المنتجات الجديدة، مثل استراتيجيات الدين الخاص، والودائع المهيكلة، وخدمات إدارة المحافظ المتخصصة، إضافة إلى الخدمات المصرفية الخاصة الشاملة التي تقدمها المجموعة مثل إدارة الثروات، والتخطيط المالي، وإدارة الاستثمارات، والخدمات الاستشارية.

وكانت المجموعة قد أبرمت شراكة استراتيجية مع شركة «جي بي مورغان» لإدارة الأصول، مما أتاح للعملاء فرصا أكبر للاستفادة من عدد من المنتجات الاستثمارية المختارة، كما عززت التفاعل مع عملائها عبر مبادرات مبتكرة، شملت إصدار تقارير تحليلية متخصصة ضمن «رؤى مجموعة الوطني للثروات»، مما يرسخ مكانتها كمزود رائد للحلول الاستثمارية المتكاملة.

وتعد «الوطني للثروات» ركيزة أساسية ضمن مجموعة بنك الكويت الوطني، وإحدى المجموعات الرائدة في مجال إدارة الثروات بالشرق الأوسط، وتتخطى قيمة الأصول المالية الشخصية المدارة فيها أكثر من 41 مليار دولار كما بنهاية عام 2024، وتتميز ببصمة جغرافية واسعة تمتد عبر 9 مدن في 5 دول مختلفة، تقدم من خلالها مجموعة شاملة من الخدمات، بما في ذلك الخدمات المصرفية الخاصة، والتخطيط المالي، وإدارة الأصول، والخدمات الاستشارية. وتتبع المجموعة نهجا يركز على إيجاد الحلول المخصصة التي تتناسب مع الاحتياجات الفردية لكل عميل بما يلبي الأهداف المالية الفريدة للأفراد والمؤسسات من ذوي الملاءة المالية العالية.

الذهب يرتفع مجدداً مع ترقب بيانات التضخم الأميركية وأسعار الفائدة

وكالات: تحولت أسعار الذهب إلى الارتفاع خلال تعاملات أمس (الخميس)، بعد تراجع حاد في الجلسة السابقة، في ظل ترقب الأسواق لبيانات التضخم الأميركية المنتظر صدورها اليوم الجمعة، والتي تأخرت بسبب الإغلاق الحكومي، حيث تشير التوقعات إلى أن معدل التضخم الأساسي في الولايات المتحدة سيستقر عند 3,1٪ خلال سبتمبر، ما يعزز توقعات الأسواق بأن الاحتياطي الفيدرالي سيتجه إلى خفض الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماعه المقبل الأسبوع المقبل. وفي تعاملات أمس، صعدت العقود الآجلة للذهب بنسبة 0,9٪ إلى 4102,1 دولار للأونصة، بينما استقر السعر الفوري عند 4090,34 دولارا، حيث عكست التحركات موقف الحذر السائد في الأسواق قبل صدور بيانات التضخم الأميركية، والتي ستحدد إلى حد كبير مسار السياسة النقدية المقبلة للفيدرالي الأميركي، وبالتالي اتجاه أسعار الذهب في المدى القريب.

وتشير التوقعات إلى استقرار التضخم الأساسي.

هذا، ويعد الذهب مستفيدا رئيسيا من تراجع أسعار الفائدة، حيث يؤدي لخفض تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالمعدن الأصفر الذي لا يدر عائدا، ما يجعله أكثر جاذبية للمستثمرين، وخلال العام، ارتفعت أسعار الذهب بنحو 56٪، لتسجل مستويات قياسية بلغت 4381,21 دولارا للأونصة يوم الإثنين الماضي، بسبب حالة عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي العالمي، مع توقعات خفض الفائدة، واستمرار البنوك المركزية لزيادة مشترياتها من الذهب كأداة تحوط.

لـ 35 ألف معاملة.. و3 ملايين دينار رسوم قسم العلامات التجارية

«التجارة»: 3,6 ملايين دينار إيرادات براءات الاختراع والعلامات التجارية بالنصف الأول

كونا: قالت وزارة التجارة والصناعة أمس إن إجمالي عدد المعاملات المنجزة في إدارة العلامات التجارية وبراءات الاختراع خلال النصف الأول من العام الحالي بلغ نحو 35 ألف معاملة برسوم إجمالية تجاوزت 3,6 ملايين دينار (نحو 11,8 مليون دولار).

وأضافت الوزارة في إحصائية صادرة عنها أن قسم العلامات التجارية سجل العدد الأكبر من المعاملات بإنجاز نحو 31 ألف معاملة بإجمالي رسوم تجاوزت 3 ملايين دينار (نحو 9,9 ملايين دولار) وتصدرت طلبات تسجيل العلامة التجارية القائمة تلتها عمليات النشر وإصدار الشهادات.

وأوضحت أن قسم براءات الاختراع أنجز نحو 4 آلاف معاملة برسوم تزيد على 567 ألف دينار (نحو 1,84 مليون دولار) مشيرة إلى أن الشركات أسهمت بأكبر حصة من المعاملات بإجمالي 2901 معاملة برسوم نحو 509 آلاف دينار (نحو 1,65 مليون دولار) فيما بلغ عدد المعاملات الخاصة بالأفراد 1254 معاملة برسوم 58 ألف دينار (نحو 189 ألف دولار).

وذكرت أن قسم النماذج الصناعية أنجز 361 معاملة برسوم بلغت نحو 2,6 ألف دينار (نحو 8,65 آلاف دولار)، مبينة أن طلبات إيداع النماذج كانت في المقدمة تلتها منح ونشر وتجديد النماذج الصناعية.

السوق يواصل تحقيق المكاسب للأسبوع الثالث على التوالي

360 مليون دينار مكاسب «البورصة» بأسبوع.. لتسجل قيمتها السوقية 53.35 ملياراً

شريف حمدي

رغم تغير اتجاه بوصلة المستثمرين في بورصة الكويت ما بين استهداف الاسهم القيادية بالسوق الأول تارة، والأسهم المتوسطة والصغيرة تارة اخرى، إلا ان المكاسب السوقية تتواصل للأسبوع الثالث على التوالي مدفوعة بالزخم الشرائي لكافة أنواع الأسهم في العديد من القطاعات بقيادة البنوك والاتصالات والعقار والخدمات المالية التي تمثل اسهمها ركيزة اساسية في مجمل حركة السوق.

وكان لافتا، خلال تعاملات الأسبوع عودة الزخم الشرائي لأسهم الشركات ذات رؤوس الأموال المتوسطة والصغيرة بعد عمليات بيع الأسبوع الماضي بهدف جني الأرباح بعد المكاسب التي تحققت خلال الفترة الأخيرة، وهو تحرك منطقي وكان متوقعا بعد الطفرة في ارتفاع أسعار عدد من اسهم السوق الرئيسي بشكل لافت.

ومع توجه المستثمرين نحو هذه النوعية من الأسهم تراجع الإقبال قليلا على الاسهم القيادية، وسط توقعات بزيادة الإقبال عليها في الفترة المقبلة مع اقتراب العام المالي من خط النهاية، خاصة وان هذه النوعية من الاسهم تمثل ركيزة اساسية في عمليات اعادة هيكلة المراكز الاستثمارية بما تملكه من تاريخ منتظم من التوزيعات النقدية والمنحة، فضلا عن تمتعها باستقرار مالي وقدرة على تحقيق نمو على مستوى الأرباح.

ومع استمرار الحالة المعنوية الايجابية لجموع المتعاملين، حققت القيمة السوقية مكاسب بنهاية تعاملات الاسبوع بنحو 360 مليون دينار بنسبة ارتفاع 0,6٪ ليتخطى إجمالي القيمة 53 مليار دينار للمرة الثانية خلال العام المستوى قبل نهاية سبتمبر الماضي، ووصل اجمالي القيمة إلى 53,35 مليار دينار مقارنة مع 52,99 مليار دينار الأسبوع الماضي

وفي التفاصيل، حققت القيمة السوقية مكاسب في 4 جلسات، مقابل التراجع في جلسة واحدة وهي الاثنين بـ47 مليون دينار، فيما كانت اعلى المكاسب مع افتتاح الاسبوع بـ169 مليون دينار، وفي جلسة الثلاثاء بلغت المكاسب 72 مليون دينار، وبجلسة الاربعاء 78 مليون دينار، وبختام الاسبوع أمس بلغت المكاسب السوقية 88 مليون دينار، ويدل المسار التصاعدي للقيمة السوقية عن ارتفاع معدلات الثقة في سوق الاسهم المحلي كأفضل استثمار من حيث تحقيق العوائد.

ورغم التراجع الطفيف على مستوى السيولة بنسبة 5,5٪ بإجمالي 744 مليون دينار ومتوسط يومي 149 مليون دينار، مقابل 786 مليون دينار بمتوسط يومي 157 مليون دينار الاسبوع الماضي، إلا ان تدفقات السيولة مازالت عند مستويات مرتفعة تعكس قدرة السوق على جذب مزيد من الاستثمارات سواء من اصحاب المدخرات كودائع بنكية بعد انخفاض معدل الفائدة، او من الذين انفتحت شهيتهم للاستثمار في البورصة في ظل نشاطها الايجابي وتصدرها اسواق المنطقة من حيث الأفضل اداء خلال العام الحالي.

وتراجعت احجام التداول بنهاية تعاملات الأسبوع، إذ بلغت كميات الأسهم المتداولة 3,27 مليارات سهم انخفاضا من 3,95 مليارات سهم الأسبوع الماضي بنسبة 17٪، وكان لافتا تركز التداولات حول اسهم مثل جي اف اتش والاولى واعيان وارزان وانوفست وسنرجي.

وعلى مستوى المؤشرات، ارتفع الاداء بشكل جماعي بنهاية تعاملات الأسبوع، إذ ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,4٪ بمكاسب 44 نقطة ليصل المؤشر إلى 9456 نقطة مقابل 9412 نقطة الأسبوع الماضي، كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1,6٪ بمكاسب 136 نقطة ليصل المؤشر إلى 8550 نقطة مقابل 8414 نقطة الأسبوع الماضي، وارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,7٪ بمكاسب 61 نقطة ليصل إلى 8923 نقطة ارتفاعا من 8862 نقطة الأسبوع الماضي.

في سياق آخر، ارتفعت قيمة ملكيات الاجانب بالأسهم القيادية المدرجة بالسوق الأول بنسبة 0,4٪ ليصل اجمالي القيمة إلى 7,046 مليارات دينار مقابل 7,017 مليارات دينار الاسبوع الماضي، وذلك وفقا لبيانات البورصة الرسمية بتاريخ 22 اكتوبر الجاري.

وكان لافتا، ارتفاع نسب التملك في اسهم 9 شركات، وتقليص النسبة في اسهم 14 شركة، واستقرارها في اسهم 10 شركات.